

مستلزما لكونه عمدة فيما وضعه لان الرمان ايضا عمدة
في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر القلا بتر
من بيانه حتى يتكلم عليه عما ان كلاما من الصفة والتقدير
عمدة في التامة بمعنى فزوجها بقدم ما وضعت لتقدير
الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة
فيما وضعه لتقدير الفاعل على صفة فقط فيلجأ ان
العبارة لا تساعد **قوله** ولو جعل الموضوع لا اشارة
الى تضييق القول بالتصرف في مكان الافعال التي قصه
وجعلها محجرا لتقديره بغير خروج ما زاد على التقدير
عن معناه وكونها قيد والاولى حتى اذا مع ذلك ايضا
لا يكون تمام الموضوع له التقدير بل التقدير والتقدير
على ان جعل الرمان خارجا عن هذه الافعال واخلة في
الافعال التامة تكلف وحكم **قوله** ولا يبعد ان يجعل اللام
في قوله تقدير الفاعل للمفروض لا صلة الموضوع ولا شك ان جعل
التقدير بمعنى النسبة فيجوز الى تقدير الافادة لان
المفروض من وضع اللفظ افادة المعنى لا الغرض والاولى عليه
ان المراد بالتقدير ما استشهد في بيان فائدة التاكيد
والافعال التي قصه موضوعات لغرض تقدير الفاعل
على صفة وتاكيد الرضا بالصفة فانها موضوعات النسبة

وكيفية

وكيفية لها من الرمان وغيره والتزم وضوحها على الجملة النسبة
المراد على النسبة الخلوته بها فينبغي ان النسبة الخلوته ليجل
موضوعا عليه ولا رتبة في ان الغرض افادة الرمان ايضا
عائنه ان العمدة افادة التقدير فعلى تقدير جعله اللام
للمفروض ايضا لا يرمى حمل قوله ما وضع لتقدير الفاعل
على ان العمدة تقدير الفاعل **قوله** فظهر بما ذكرنا ان هذه
الطرا لا يحتاج الى تقدير فانه استرا الى حيد ذكره المحقق الشريف
ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لبيان وجهه من
العبارة **قوله** وقد يضمن كثير التضمني من ملاءمة مع فعل
لازم بمعنى فعل مع ملاءمة معناه واعماله على هذه الملاءمة
ولا يرايه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا
والمضمن صلا فيقال في تفسيره يتم التسعة بهذه عشرة
يتم التسعة بهذا جارية عشرة وثانيهم على حكم صفا على
ذكره الشارح في قوله ثامة وكما ملاحظ ان لا صفتان
على توصف العبارة **قوله** وجاءت بمعنى لانت في المفضل
بمعنى صارت **قوله** من الفارارة وهو الفعلة فان الترتيب
عقلية حدث من الخوارج حين ارسل على ابن عباس
رضي الله عنهم ان كانت غفلتنا ما جنتك الى لم يجدينا
على ظلمين كما تروننا **قوله** اذ هو شفرته بالضم السكين العظم